

لجنة التشريعات الاقتصادية تتقدم بمجموعة من المقترحات للقوانين والتشريعات

عقدت لجنة التشريعات الاقتصادية اجتماعاً برئاسة المستشار/ محمود فهمي، بغرض مناقشة مجموعة من المقترحات التشريعية (قوانين ولوائح) الملائمة للوضع الراهن الذي تمر به البلاد.

وقد تم فتح باب المناقشة بين الحضور والتي أسفرت عن النتائج الآتية:

- السياحة هي أكثر ما يمكن أن يدفع عجلة الاقتصاد المصري إلى الأمام، مما يدفعنا إلى ضرورة النظر في الإجراءات والقوانين التي تساعد على إعادة جذب السائحين إلى مصر.
- إعادة النظر في جميع الملاحظات السابق إبدائها من جانب الجمعية عن القوانين التي صدرت خلال العشر السنوات الماضية وأسباب عدم ملاءمتها ومنها:
 - القوانين الخاصة بالتأمينات الاجتماعية.
 - القوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.
 - قانون العمل
 - قرارات مايو ٢٠٠٨ التي ألغت الإعفاءات الضريبية لبعض مشروعات المناطق الحرة.
 - الإسراع في إصدار قانون الشركات الموحد.
- ضرورة استعادة التواجد الأمني الفعلي الكامل لجهاز الشرطة وذلك للأسباب التالية:
 - لتأمين السوق المحلي وبالتالي دفع عجلة الإنتاج من خلال تأمين المصانع وتأمين الطرق.
 - تأمين السوق الخارجي عن طريق استمرار عمليات التصدير والاستيراد من خلال تأمين نقل البضائع من الموانئ للمصانع والعكس.
- التأكيد على دور الحكومة في التخاطب مباشرة مع مستثمري المشاريع الكبرى التي كانت على وشك التفعيل قبل بدء الثورة على استكمال أعمالهم، وتوفير التغطية الإعلامية السليمة.
- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثم تقدم المستشار/ محمود فهمي بمجموعة من المقترحات للقوانين والتشريعات التي ينبغي إعادة النظر فيها أهمها ما يأتي:

- قانون رقم ١١٤ لعام ٢٠٠٨ (قرارات مايو ٢٠٠٨): فقد تم وضع هذا القانون في الأساس لتدبير موارد أساسية لميزانية الدولة ولكن هذا القانون لم يكن للصالح العام في حقيقته، مما فتح الباب إلى الكثير من القضايا وأفقد الدولة مصداقيتها باعتبار انه قد ألغى الإعفاءات والمزايا الضريبية لبعض مشروعات المناطق الحرة.
- الإسراع في إصدار قانون الشركات الموحد: المشكلة تقع في خضوع الشركات في مصر إلى ٦ قوانين أساسية و ٦ قوانين فرعية.
- قانون التصرف في الأراضي الزراعية: يجب إعادة النظر في مذكرة اجتماع اللجنة السابق حول وضع قانون جديد للتصرف في الأراضي الزراعية للدولة.
- قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لعام ٢٠٠٧ الخاص باستغلال أراضي الدولة في سيناء: على أن يتم التأكيد على أن استغلال الأراضي في سيناء يكون عن طريق حق الانتفاع وليس التملك.
- قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ للشركات السياحية: يجب المبادرة بوضع إطار تشريعي موحد لضبط عمل الشركات السياحية.

٦. قانون رقم ٦٧ لعام ٢٠١٠: الخاص بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية وتنظيم المرافق العامة.

وفي نهاية الاجتماع قدم المستشار/ محمود فهمي مجموعة من التوصيات الواجب إتباعها مع فتح البورصة وهي كالآتي :

١. البنك المركزي له الحق في الدخول إلى السوق المفتوح، بمعنى أنه يستطيع أن يدخل كبائع أو مشتري في سوق الأوراق المالية.
٢. دخول الشركات والبنوك كمشتريين لأسهمهم (أسهم خزينة)، لكي يمتصوا طلبات البيع ويحققوا توازن البورصة، على أن يكون لهم الحق في الاحتفاظ بهذه الأسهم لمدة عامين بدلا من عام واحد حاليا.
٣. إمكانية فرض هيئة سوق المال التزامات بعدم التصرف في الأسهم خلال عام في حالة الاضطرار لذلك.
٤. استغلال صناديق الاستثمار التابعة للبنوك في شراء الأسهم، وذلك لتحقيق حركة طلب تعادل أو تقارب حركة البيع.
٥. إلغاء الشراء بالهامش أو الكريديت، وإلى ان يتم الإلغاء يصير الاتفاق مع شركات السمسرة على عدم المسارعة الى التنفيذ على الأسهم المشتراة بالقروض الممنوحة لعملائها واعطائهم مددا إضافية للسداد.
٦. ممارسة حق الوزير المختص ورئيس هيئة سوق المال ورئيس البورصة في إيقاف أية عمليات أو إلغائها إذا كانت هذه العمليات تتسبب في التلاعب في السوق.